العربي الجديد
ملحق شهري

الأحد 28 إبريل/ نيسان 2024 م 19 شوال 1445 هـ ■ العدد 105 السنة العاشرة Sunday 28 April 2024

فلسطين

قراءة
المخرج المحتمل من أزمة منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية الموحدة
3.2

رصد
طبيعة الانقسامات المتعددة داخل حاضنة الاحتلال الصهيوني الاجتماعية وآفاقها
7.6

تحليل
آفاق علاقات دول الإقليم مع الاحتلال الصهيوني ما بعد «طوفان الأقصى» ونتائجها
5.4

تظاهرات في كاليفورنيا رفضا للدعم أميركا لإسرائيل (تايفون كوسكون/الأناضول)

العلاقات الأميركية الفلسطينية إلى أين؟

عصمت منصور

صرحَ الرئيس الفلسطيني محمود عباس «أبو مازن»، لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، بعد فشل مجلس الأمن الدولي في تبني قرار يعترف بعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة بسبب الفيتو الأميركي، قائلا إن هذا «الفيتو الأميركي يشكل عدوانا سافرا على حقوق شعبنا، وتحديا لإرادة المجتمع الدولي»، إذ استخدم أوصافا شديدة الحدة تجاه الموقف الأميركي الذي اعتبره «مخزيا، وغير مسؤول ولا مبررا، ومخيبا للآمال». ما أثار تساؤلات حول مستقبل العلاقة بين السلطة الفلسطينية والإدارة الأميركية، خصوصا بعد تلميح الرئيس «أبو مازن» إلى عزم القياد الفلسطينية على وضع «استراتيجية جديدة لحماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، والسير وفق أجندة فلسطينية، وليس وفق رؤية أميركية، كما أن الفلسطينيين لن يبقوا رهائن هذه السياسات التي ثبت فشلها».

انحياز مطلق لإسرائيل وسلطة ضعيفة

أظهرت الولايات المتحدة انحيازا سافرا ودعما غير محدود لإسرائيل بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، وحرب الإبادة التي شنتها الأخيرة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كما أدى عجز إسرائيل عن حسم المعركة لصالحها، وتحقيق أهدافها؛ القضاء على حركة حماس، واستعادة الأسرى الإسرائيليين من قبضة المقاومة في غزة، والعزلة التي باتت تعاني منها الولايات المتحدة جراء هذا الفشل وحمام الدم والإبادة التي تنفذها إسرائيل منذ قرابة 200 يوم، إلى سعي أميركي للبحث عن مخرج، يتمثل في تهيئة السلطة الفلسطينية للعب دور في حكم القطاع في اليوم التالي للحرب. عجز السلطة الفلسطينية وتخبطها العميق في أزمة مالية وسياسية، وانحسار نفوذها في الضفة الغربية، إلى جانب تزايد انتقاد أدائها وفسادها المستشري في هياكلها، جعل السلطة غير ذات صلة في كل ما يرسم لمرحلة «اليوم التالي للحرب».

توتر في العلاقات وانعدام البدائل

وصفت التقارير الإعلامية اللقاءات التي أجراها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن مع الرئيس أبي مازن، خلال جولاته في المنطقة، بالمتوترة والحادة، بسبب إصرار الولايات المتحدة على إدخال إصلاحات جذرية على هيكل السلطة، وهي مطالب وجهت بتعنت وعدم جدية من قبل الرئيس أبي مازن. لا يمكن النظر إلى تصريح الرئيس أبي مازن بمعزل عن هذا الفصل من العلاقات والمطالب، التي تتبناها الإدارة الأميركية، ما يجعلها مناورة ومحاولة لممارسة ضغط على الأخيرة كي تعدل عن محاولاتها. لا توجد أي مؤشرات تفيد بأن هناك جدية لدى السلطة في البحث عن «استراتيجية جديدة» في العلاقة غير المتكافئة، وغير المجدية مع الولايات المتحدة، بل على العكس من ذلك، نجد أن كل تطلعات السلطة الفلسطينية، في المرحلة القادمة، مرهونة بالتوافق مع الطرح الأميركي والانسجام معه. قامت العلاقة الفلسطينية الأميركية على التبعية، وعدم التكافؤ، والقبول الضمني بالانحياز الأميركي لإسرائيل، مع التسليم بعدم وجود بديل دولي أو اقليمي يمكن أن يلعب هذا الدور، وينافس الولايات المتحدة في احتكارها رعاية السلطة، وعملية السلام التي أوجدتها، وهو ما يجعل مستقبل السلطة مرهونا بهذا الدور، ويقضي كليا على الآمال بقفزة ثورية وجذرية تقوم بها السلطة الفلسطينية، للتحرر من ربقة هذه التبعية.

> كل تطلعات السلطة الفلسطينية مرهونة بالتوافق مع الطرح الأميركي

حول مسار بديل فلسطيني

يبدو أن الحل الأمثل، إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية على أساس ميثاق عام 1968، غير قابل للتنفيذ في المديين القريب والبعيد. أما أسوأ الحلول الفلسطينية، فهو الانتظار مكتوفي أو مبسوطي الأيدي ندعو بالنفاذ للحل الأمثل من دون البحث عن أي حلول بديلة ممكنة

أحمد جبر

دخلت حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة شهرها السابع، وإلى الآن لم ترق القوى السياسية الفلسطينية إلى حجم تضحيات الشعب الفلسطيني، إضافة إلى صمود المقاومة الفلسطينية المفاجئ للعالم كله. إذ تمر القضية الفلسطينية بأحد مراحلها المفصلية المهمة، التي يمكن البناء عليها إيجابيا في حال وجود إرادة سياسية حقيقية، راغبة وقادرة على استثمار هذه التضحيات، لنقل القضية خطوات إلى الأمام، أما في حال غياب هذه القيادة، وهو واقع الحال اليوم، فإن القضية معرضة لخطر كبير، قد يصل بها إلى حد التصفية.

إن خيار الشعب الفلسطيني الأمثل هو إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية على أساس ميثاق عام 1968، عبر ضم جميع أطياف الشعب الفلسطيني من دون تهميش أو إقصاء لأحد. لكن هذا الخيار يصطدم بوجود السلطة الوطنية الفلسطينية، التي كلما مرت الأيام يزداد وضوح دورها الوظيفي كأحد أهم أدوات الاحتلال في قمع الشعب الفلسطيني، وإحباط أي محاولة للنهوض والتحرر. كما يبدو أن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لا ترغب في الدخول في صدام مع السلطة بسحب بساط الشرعية الشعبية والدولية من تحت أقدامها، خشية أن تسحب الأخيرة خيوط التمويل من بين يدي الفصائل. لذا يبدو أن الحل الأمثل غير قابل للتنفيذ في المديين القريب والبعيد. أما أسوأ الحلول، فهو الانتظار مكتوفي أو مبسوطي الأيدي ندعو بالنفاذ للحل الأمثل من دون البحث عن أي حلول بديلة ممكنة. قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، تسلل اليأس إلى قلوب أكثر المؤمنين بالقضية الفلسطينية، فلم تكتف دول عربية عدة بتطبيع علاقاتها مع الاحتلال، بل شنت حملة تشويه ضد الشعب الفلسطيني إضافة إلى حملات قمع ضد الفلسطينيين ومؤيديهم، أسفرت عن ترحيل بعضهم واعتقال آخرين. كما وصلت كل محاولات/مبادرات إنهاء الانقسام الفلسطيني، المستمر منذ معاهدة أوسلو، والذي ترسخ بعد تفرد حركة حماس بقطاع غزة في صيف عام 2007، إلى طريق مسدود. وتجدر الإشارة أيضا إلى دخول فصائل اليسار الفلسطيني بحالة هذا الخيار يصطدم بوجود السلطة الوطنية الفلسطينية، التي كلما مرت الأيام يزداد وضوح دورها الوظيفي كإحدى أهم أدوات الاحتلال في قمع الشعب الفلسطيني، وإحباط أي محاولة للنهوض والتحرر. كما يبدو أن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لا ترغب في الدخول في صدام مع السلطة بسحب بساط الشرعية الشعبية والدولية من تحت أقدامها، خشية أن تسحب الأخيرة خيوط التمويل من بين يدي الفصائل. لذا يبدو أن الحل الأمثل غير قابل للتنفيذ في المديين القريب والبعيد. أما أسوأ الحلول، فهو الانتظار مكتوفي أو مبسوطي الأيدي ندعو بالنفاذ للحل الأمثل من دون البحث عن أي حلول بديلة ممكنة. قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، تسلل اليأس إلى قلوب أكثر المؤمنين بالقضية الفلسطينية، فلم تكتف دول عربية عدة بتطبيع علاقاتها مع الاحتلال، بل شنت حملة تشويه ضد الشعب الفلسطيني إضافة إلى حملات قمع ضد الفلسطينيين ومؤيديهم، أسفرت عن ترحيل بعضهم واعتقال آخرين. كما وصلت كل محاولات/مبادرات إنهاء الانقسام الفلسطيني، المستمر منذ معاهدة أوسلو، والذي ترسخ بعد تفرد حركة حماس بقطاع غزة في صيف عام 2007، إلى طريق مسدود. وتجدر الإشارة أيضا إلى دخول فصائل اليسار الفلسطيني بحالة هذا الخيار يصطدم بوجود السلطة الوطنية الفلسطينية، التي كلما مرت الأيام يزداد وضوح دورها الوظيفي كإحدى أهم أدوات الاحتلال في قمع الشعب الفلسطيني، وإحباط أي محاولة للنهوض والتحرر. كما يبدو أن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لا ترغب في الدخول في صدام مع السلطة بسحب بساط الشرعية الشعبية والدولية من تحت أقدامها، خشية أن تسحب الأخيرة خيوط التمويل من بين يدي الفصائل. لذا يبدو أن الحل الأمثل غير قابل للتنفيذ في المديين القريب والبعيد. أما أسوأ الحلول، فهو الانتظار مكتوفي أو مبسوطي الأيدي ندعو بالنفاذ للحل الأمثل من دون البحث عن أي حلول بديلة ممكنة. قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، تسلل اليأس إلى قلوب أكثر المؤمنين بالقضية الفلسطينية، فلم تكتف دول عربية عدة بتطبيع علاقاتها مع الاحتلال، بل شنت حملة تشويه ضد الشعب الفلسطيني إضافة إلى حملات قمع ضد الفلسطينيين ومؤيديهم، أسفرت عن ترحيل بعضهم واعتقال آخرين. كما وصلت كل محاولات/مبادرات إنهاء الانقسام الفلسطيني، المستمر منذ معاهدة أوسلو، والذي ترسخ بعد تفرد حركة حماس بقطاع غزة في صيف عام 2007، إلى طريق مسدود. وتجدر الإشارة أيضا إلى دخول فصائل اليسار الفلسطيني بحالة

> تحظى القضية الفلسطينية حالياً بالشرعية العالمية بدلاً من الشرعية الدولية

من دعم شعوب العالم إنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق الفلسطينية، تورنتو 2024/4/21 (مريم مجد/Getty)

إذ تشكلت بعد أكتوبر مجموعات عديدة ذات طابع يساري، وتحديدا في دول المركز (أوروبا وأميركا)، كسرت هذه المجموعات حاجز المحرمات ليس بانتقاد إسرائيل فحسب، إنما بالضغط على حكوماتها، مهددة بإسقاطها في الجولات الانتخابية المقبلة، وهذا ما تخوف منه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي وجد نفسه بين سندان اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ومطرقة الشباب الغاضب الرافض لدعم أميركيا إسرائيل، المسؤولة عن معاناة الشعب الفلسطيني، الأمر الذي دفع الإدارة الأميركية إلى تلطيف لهجتها تجاه الفلسطينيين، وتوجيه انتقادات إلى الحكومة الإسرائيلية، مع الحفاظ على دعمها كاملا، مثل هذا التحول بالخطاب غير المقترن بالأفعال لا يقنع الكثيرين. تحظى القضية الفلسطينية حاليا بالشرعية العالمية بدلا من الشرعية الدولية، أي شرعية الشعوب حول العالم، بدلا من الشرعية الدولية التي تتحكم بها الولايات المتحدة منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أعادت التضحيات الضخام القضية الفلسطينية إلى العالمية، ووصل التأييد العالمي للقضية إلى درجة غير مسبوقة منذ النكبة الفلسطينية، ما دفع العديد من الحكومات الديمقراطية الداعمة للاحتلال إلى إظهار سلوك ديكتاتوري فاشي، من خلال قمع الأصوات الداعمة لفلسطين، وحملات التحريض والترهيب، والعنف المباشر، الذي يمنع الشعب من حقه في حرية التعبير والتجمع، المذكورة في معظم دساتير العالم، وهو ما أدى بدوره إلى فض اعتصامات ومظاهرات بالقوة، واعتقال العديد من الناشطين. كما أفرغت تهمة معاداة السامية مما تبقى من مضمونها، بعد الترامي بها يمينا وشمالا، إضافة إلى اعتقال العديد من الناشطين اليهود المعارضين للصهيونية والداعمين للحق الفلسطيني والاعتداء عليهم. يتطلب البناء على الحراك العالمي، والتضحيات الكثيرة من القوى الفلسطينية البديلة، مجموعات أو أفراد، الائتلاف معا لإنشاء جسم سياسي فلسطيني فاعل، يشكل بديلا لمنظمة التحرير، يمكن أن ينتج نتيجة التراكمات والمحاولات التي سبقت السابع من أكتوبر، أو ضرورة عملية لتنسيق جهود العمل الراهن.

تاريخيا؛ وفي إطار محاولات الفصائل الفلسطينية الكبيرة تجاوز الأزمة السياسية الفلسطينية، تشكلت «الجبهة الوطنية الفلسطينية» انطلاقا من البيان الثلاثي المشترك (حماس، الجبهة الشعبية، والجهاد الإسلامي)، في 10 فبراير/ شباط 2022، لكنها أجهضت قبل ولادتها الفعلية، كما دعمت سابقا «المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج».

كما نجد محاولات أخرى بعيدة عن الفصائل الفلسطينية المهيمنة على المشهد، ومن دون دعم معلن منها، كما في انعقاد «المؤتمر الشعبي الفلسطيني 14 مليونا» في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، و«مؤتمر فلسطيني أوروبا»، الذي كانت نسخته الأولى عام 2003.

لم تلب كل هذه المحاولات المأمول منها، إذ لم تسع إلى إنشاء جسم سياسي فلسطيني بديل، كونها اكتفت بمطالبات إصلاح المنظمة، من دون البحث الجدي عن إنتاج البديل، هربا من تهمة شق الصف الفلسطيني، كان منظمة التحرير بوضعها الحالي تعبر عن الكل الفلسطيني وعن تطلعاته. كما تجدر الإشارة إلى عام 1964، حين رُفضت منظمة التحرير من قبل الفصائل المكونة لها اليوم، قبل سيطرتها عليها لاحقا، فلا يجوز، بأي حال من الأحوال، التنازل عن حق عودة اللاجئين، كما لا يصح القبول بحل الدولتين، كونه تخليا عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، وعن حق كل الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واعترافا مباشرا بالمشروع الصهيوني. كذلك، ومن أجل الاستفادة من كل الطاقات الفلسطينية المتاحة، يجب ألا يحمل المشروع التحرري أيديولوجية دينية، فحمله إحداها يعني بالضرورة تهميش غيرها، مع ضرورة الاعتراف بأن كل الأديان في فلسطين هي جزء أصيل من التراث والثقافة الفلسطينية، اليهودية إحداها، هذه الديانات التي يحاول المشروع الصهيوني سرقتها، كمحاولته سرقة الكثير من التراث والثقافة الفلسطينية. يتمثل الأساس الائتلافي في «دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية الواحدة»، القادرة على استيعاب كل الفلسطينيين بمختلف أماكن وجودهم، إضافة لكل المقيمين على أراضيها من الرافضين للمشروع الصهيوني والمناضلين ضده، كما لا بد أن يتضمن التحرر السياسي تحررا اقتصاديا، يضمن توزيعا عادلا للثروة، كي لا تبقى محتكرة بيد المستوطنين.

كذلك يجب أن يبقى الباب مفتوحا أمام كل الراغبين بالانضمام، من مختلف الفصائل داخل المنظمة وخارجها، بعد تخليها عما يشق الصف، فمن غير المقبول المطالبة بـ«أسلمة المجتمع والمؤسسات الثورية»، كما من المرفوض الدخول بمشاريع استسلامية نتائجها الكارثية مجربة. على المجموعات الفلسطينية، والمجموعات الداعمة لفلسطين في دول المركز القيام بدور أساسي، فهي القادرة على الحفاظ على الشرعية الجماهيرية العالمية، وتكوين مجموعات ضغط قادرة على نقل الشرعية العالمية إلى شرعية دولية جديدة، ولتحقيق ذلك لا يكفي أن تتقاطع القضية الفلسطينية مع كل القضايا الإنسانية فقط، بل لا بد من تعاهد القضايا بعضها مع بعض، فمثلما تحولت القضية الفلسطينية إلى بوصلة لنضالات شعوب العالم، يجب أن تصبح قضايا المضطهدين في العالم بوصلة للقضية الفلسطينية، فلا يجب بأي حال من الأحوال التنازل عن حقوق المظلومين مقابل أي تحالفات، فهذا تنازل عن الأخلاقيات، والفلسطينيون أكثر من يطالب الآخرين بالتمسك بالأخلاقيات.

ماجد عزام

الواقع الميداني المستجد في غزة

شهد شهر إبريل/نيسان الجاري تطورات ميدانية مهمة في ما يخص العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. إذ يمكن الحديث عن ثلاثة تطورات ومستجدات أساسية، تتمثل في انسحاب جيش الاحتلال من مدينة خانيونس جنوب القطاع أوائل الشهر، ثم بدء العملية البرية في المنطقة الوسطى من منتصفه، وفي الأسبوع الأخير نفذ الاحتلال ولا يزال توغلات مفاجئة لساعات وأيام قليلة في بيت حانون وبيت لاهيا، إضافة إلى عودة العملية والاجتياح البري في مدينة رفح، أقصى الجنوب، إلى الواجهة وجدول الأعمال، خصوصاً بعد إسدال الستار على الاستعراض الإيراني الأخير، للرد على تدمير إسرائيل مبنى القنصلية في دمشق. وعلى صلة مباشرة ببؤرة وتطوراتها شهد مخيم نور شمس، قرب مدينة طولكرم، شمال الضفة الغربية، في الأيام الماضية، اجتياحاً دام ساعات عدة، وأدى إلى استشهاد واعتقال العشرات، ودمار هائل بالبنى التحتية والممتلكات، في مشهد بدا شديد الشبه بما يجري في غزة. إذن، أعلن جيش الاحتلال، في الأسبوع الأول من الشهر الجاري، انسحابه من مدينة خانيونس، علماً أنه بدأ الاجتياح والعملية هناك ضمن المرحلة الثانية من العدوان البري، مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي، بعد انتهاء الهدنة الأولى، أي استمرت العملية أربعة أشهر تقريباً، أي أكثر من نظيرتها في الشمال، التي استمرت شهرين فقط. كشف الانسحاب الإسرائيلي عن تدمير شبه تام للمدينة الثانية في القطاع، التي كان يسكنها قرابة نصف مليون مواطن، وحسب إحصائيات أممية؛ دُمر 55% من أبنيتها ومرافقها، وهُجّر أهلها، وسقط عدد كبير من الشهداء والجرحى والمفقودين، كما دُمر مستشفى ناصر تماماً، الأكبر والأعرق في المدينة، كما حصل مع مستشفى الشفاء، قلب غزة الصحي النابض، حسب تعبير منظمة الصحة العالمية، الذي حوله الاحتلال إلى هيكل فارغ، ممتلئ بجثث الشهداء، كما يتوالى الكشف عن المقابر الجماعية هنا وهناك. تاخر الانسحاب من خانيونس شهرين، بعدما استنفدت العملية العسكرية أغراضها، وسُرحت معظم قواتها المشتركة، النظامية والاحتياطية، إذ جرت المماطلة في الانسحاب لأسباب سياسية بحتة، بسبب خشية رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، من ردة فعل اليمين الأكثر تطرفاً، وهو ما حصل بالفعل مع تهديدات بإسقاطه إذا ما أعلن نهاية الحرب من دون تنفيذ الاجتياح البري لرفح. بعد الانسحاب من خانيونس، والقطاع عموما، بقي لواء ناحال بمعدل تنسيم وسط القطاع، إضافة إلى ثلاثة ألوية أخرى تابعة للفرقة 162، تنتشر شرق دير البلح، وشرق جباليا، وفي محيط معبر بيت حانون، تتولى مهمة التوغلات المفاجئة الجارية حالياً في الشمال. انتقل نموذج الشفاء - ناصر إلى المنطقة الوسطى منتصف الشهر الجاري، وتحديداً إلى المخيم الجديد شمال النصيرات، إذ تندرج العملية في المنطقة الوسطى ضمن المرحلة الثانية من العدوان، التي تشمل توغلات لأيام وأسابيع طويلة، تنفذها الفرقة 162 شمال المخيم الجديد، وفي المغراقة، والوادي، والزهراء المحيطة بمعبر نتسريم، الذي يقسم القطاع إلى قسمين، شمالي وجنوبي، ويتحكم بحركة الغزيين، ويمنع عودة النازحين إلى الشمال. رغم استمرار العملية في النصيرات لأسبوع فقط، أو ثمانية أيام للدقة، فإنها أدت إلى دمار كبير، وسقوط مئات الشهداء والمصابين والمفقودين، وآلاف الأمتار والمساحات المدمرة من البنى التحتية العامة والخاصة، ثم انتقلت في الأيام الماضية إلى مدينة دير البلح المجاورة، ويفترض أن تنتهي في مخيم المغازي خلال أيام، حتى نهاية الشهر الجاري، بالتالي طي العدوان، كما رأيناها منذ انطلاق العملية البرية نهاية أكتوبر/تشرين الأول ومطلع نوفمبر/تشرين الثاني، بانتظار حسم العملية في رفح. كذلك نلحظ أمراً لافتاً، يتمثل في عدم اجتياح المنطقة الوسطى، رغم صغر مساحتها نسبياً، دفعة واحدة، وفي التوقيت ذاته، كما جرى في الشمال، أو حتى في خانيونس، وذلك لأسباب سياسية وعسكرية وميدانية عدة، منها إنهاك قوات الاحتلال بعد استمرار القتال وحرب الاستنزاف لشهور، كما من أجل تخفيف ردات الأفعال الدولية على المجازر والجرائم، وعلى نموذج الشفاء - ناصر، المتنقل شمالاً وجنوباً ووسطاً.

بناء على التطورات السابقة، عادت عملية رفح إلى الواجهة، مع تفاوض أميركي إسرائيلي، بحضور مصري، حول تفاصيلها وآلياتها، وليس حول تنفيذها من عدمه، إذ باتت أمراً محسوماً للأسف، كما حصل في المنطقة الوسطى، لن يحصل اجتياح لكل المدينة دفعة واحدة، إنما ستُنتقل قوات الاحتلال من حي إلى آخر، أو من مربع إلى آخر، حسب الخطة الموضوعة، مع إعطاء مجال لمغادرة النازحين إلى خانيونس ووسط وبيت حانون، ومخيمات جباليا والبريج، للقضاء على جيوب المقاومة، أو جز العشب، حسب تعبير الاحتلال، مع اتباع نموذج جنين - طولكرم - نابلس والضفة الغربية في بيت حانون، وبيت لاهيا، وغزة. هذا ينقلنا إلى الضفة الغربية، وتحديداً إلى مخيم نور شمس قرب طولكرم، الذي اجتاحه الاحتلال لساعات طويلة (50 ساعة)، ما أدى إلى سقوط 14 شهيداً، واعتقال وإصابة آخرين، إذ بدا المشهد شبيهاً بالشفاء وناصر، لجهة الركام والدمار الهائل في البنى التحتية المتواضعة، رغم صغر مساحة المخيم، ثلث كيلومتر مربع، ومن حيث جثث الشهداء الملقاة في الشوارع المدمرة. المفارقة أنه، وعلى الرغم من تكرار مشهد الشفاء - ناصر في الضفة الغربية، فإن الاحتلال يتحدث كذلك عن اتباع نموذج الضفة الغربية في قطاع غزة، بمعنى تنفيذ توغلات برية مفاجئة محدودة زمانياً ومكانياً، يتمثل الاستنتاج الأساس والمركزي هنا في الرغبة بفرض سيطرة أمنية وعملياتية كاملة على غزة، كما في الضفة الغربية، ومحاولة استنساخ سلطة محلية، وإدارة ذاتية ما لكن من دون إطار، أو توافق سياسي، ومن دون «فتحستان وحماستان»، حسب تعبير رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو. يمثل هذا، بلا شك، هروباً موصوفاً للاحتلال الإسرائيلي إلى الأمام سياسياً وميدانياً، وبالتالي الغرق لشهور، كما من أجل تخفيف ردات الأفعال الدولية على المجازر والجرائم، وعلى نموذج الشفاء - ناصر، المتنقل شمالاً وجنوباً ووسطاً.

بناء على التطورات السابقة، عادت عملية رفح إلى الواجهة، مع تفاوض أميركي إسرائيلي، بحضور مصري، حول تفاصيلها وآلياتها، وليس حول تنفيذها من عدمه، إذ باتت أمراً محسوماً

> يمثّل هذا، بلا شك، هروباً موصوفاً للاحتلال الإسرائيلي إلى الأمام سياسياً وميدانياً

طفل فلسطيني مصاب نتيجة غارات الاحتلال على دير البلح (أشرف عمرة/الأناضول)

تحديات اليوم التالي للعدوان

علاء أبو عامر

«الحرب هي السياسة لكن بأدوات عنيفة»، عبارة المفكر البروسي «كارل فون كلوزفيتز»، لا تتغير طبيعة الحرب أبداً، فهي تُخاض لتحقيق أهداف سياسية. وعليه وفق هذه المقولة فإن استراتيجية أي حرب، ومدى نجاحها وتحقيق النصر فيها يعتمد على الأهداف السياسية التي وضعها كل من طرفي الحرب بحسب رؤيته، أو بالأحرى استراتيجيته المأمول الوصول إليها. فما هي أهداف العدوان الصهيوني- الأميركي؟

وفق المعلن، يتفق الحليفان على تدمير حركة حماس سياسيا وعسكريا، وخلق واقع سياسي جديد في قطاع غزة، والمعلن رسمياً أيضاً، عبر تصريحات وزراء وقيادات عسكرية صهيونية (إسرائيلية) أهداف أهم سعوا إلى تحقيقها، بل ما زالوا يشجعون عليها، ورد ذكرها في لائحة دعوى دولة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، هي تدمير قطاع غزة تدميراً شبه كامل، وإبادة الآلاف من سكانه، وتهجير الباقي قسراً عن بلادهم. الملاحظ وفق العديد من التقارير الأميركية والإسرائيلية والمحايدة؛ أن الولايات المتحدة وحليفتها اللقيطة دولة إسرائيل لم تنجحا في تحقيق الهدفين المعلنين المشتركين، وهما تدمير (حماس) سياسياً وعسكرياً، والآخر الأهم، تهجير السكان، وذلك لأسباب عدة، أهمها تمسك الغزيين بأرضهم ووطنهم وإصرارهم على عدم مغادرتها، والثانية المقاومة الفلسطينية الضارية، مترافقة مع دبلوماسية فلسطينية ودولية نشطة، بالإضافة إلى الموقف المصري الثابت بشأن عدم الموافقة على تهجيرهم إلى سيناء المصرية، مما أسقط في يد الصهاينة هدفهم الاستراتيجي «إخلاء القطاع من سكانه وضمه في ما بعد إلى دولة الكيان الغاصب، وإنهاء القضية الفلسطينية مرة ولأبد»، كما فعل في الأراضي المحتلة عام 1948، وفي القدس والجولان. عجز الكيان عن تحقيق أهدافه المعلنة؛ يمثل انتكاسة سياسية له، جعل حلفاءه في الغرب والعالم، بما في ذلك شريكته في العدوان الولايات المتحدة، تطرح حلاً سياسياً إنقاذياً لليوم التالي للحرب، يقضي بتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله إدارة قطاع غزة، بعد أن «أصلحت» قيادتها استجابة للضغوط الأميركية، وغُيبت أخرى جديدة بمقاييس أميركية غربية، استعداداً لفتح باب التسوية السياسية، التي يجب أن تقود إلى تطبيق حل الدولتين، الذي يخشى أن يكون إعادة لبيع وهم جديد يخرج دولة الصهاينة من مأزقها الحالي، ويعيد تأهيلها للتطبيع مع العرب، إلا أن تحقيق هذه التسوية إذا صدقت النوايا الأميركية تحديداً، يعتبر هزيمة لدولة الصهاينة سياسياً. فلسطينياً، وبما أن الشعب الفلسطيني يخضع للاحتلال يبقى هدفه العام الأسمى تحرير الأرض، وإقامة دولة حرة سيدة وعاصمتها القدس. كذلك؛ هدفت حركة حماس، ومعها حركات المقاومة الفلسطينية، من عملية «طوفان الأقصى»، إلى حماية المسجد الأقصى، ووقف الاعتداءات عليه، وإفشال التقسيم الزماني والمكاني، وإطلاق سراح الأسرى، وفك الحصار عن قطاع غزة، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية دولياً وعربياً وإسلامياً، وتحقيق الهدف المرحلي المتمثل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، مقدمةً لتحرير كل فلسطين.

فهل حُققت أي من هذه الأهداف؟

من السابق لأوانه الإجابة بنعم أو لا، فالحرب لم تضع أوزارها بعد، والمفاوضات ما زالت مستمرة، وهناك إصرار فلسطيني على تحقيقها. السؤال الاستشرافي المطروح اليوم: ما هي التحديات التي أنتجتها الحرب العدوانية حتى الآن؟

فلسطينياً: تتمثل التحديات أولاً في إيواء السكان وإعادة الإعمار، ربما هذا التحدي الأصعب، فهذه المهمة لن تتم من دون شروط وابتزاز سياسي صهيوني أميركي، إذ سيحاول الطرفان تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه عسكرياً بالابتزاز السياسي والمالي والإنساني للسكان المدنيين، بهدف إسقاط حكم حماس وسيطرتها على القطاع. إسرائيلياً: ستعمل دولة الصهاينة على منع توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة واحدة، بكل ما تملك من أدوات ضغط سياسية وعسكرية وأمنية، خشية أن يكون ذلك مقدمة لتطبيق حل الدولتين من المجتمع الدولي، وسط رغبة أميركية (بحسب المعلن) في تحقيق ذلك، حماية لأمن إسرائيل، وتأمينا لمستقبلها واستمرارها، فهي ستجعل حياة الغزيين جحيماً مطلقاً عبر التمسك بالإشراف على المعابر الحدودية، حتى تتحكم في داخل القطاع ومشربه وواراداته من المواد الأساسية، أي مضاعفة الحصار أكثر مما كان قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. هناك تحديات أخرى ستواجه دولة الصهاينة، منها ترميم مجتمعها، الذي سيعاني طويلاً آثار الحرب اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً ونفسياً، وترميم صورتها الخارجية لدى شعوب أوروبا وأميركا والعالم. بعيداً عن رؤية طرفي الصراع لنهايته، تشير التصريحات السياسية إلى أن الحد الأدنى القادم هو الاعتراف الدولي بدولة فلسطين؛ حتى الآن أعربت خمس دول أوروبية عن ذلك، رغم إحباط الأميركيين عضوية فلسطين الدائمة في الأمم المتحدة. كذلك؛ من المؤمل تحقيق إنجازات فلسطينية مرحلية، عن طريق تسوية سياسية، ما زالت العوائق الإسرائيلية الحالية هي اكثرها تعقيدا وتأثيرا على الوكالة، والوضع الإنساني في فلسطين، لا سيما في قطاع غزة، إذ جاءت الفرصة خلال الحرب المستعرة لإنهاء دور وعمل «أنروا».

«أونروا» وتغيير المشهد الفلسطيني

بيسان عدوان

أعلن جلعاد إردان السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة «النهاية» لوجود وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أنروا» في الأراضي الفلسطينية، في جلسة الأمم المتحدة في 18 إبريل/نيسان، وقال صراحة إن «أحد الأهداف الرئيسية لأونروا هو تلقين الأطفال الفلسطينيين فكرة أنهم يستطيعون تدمير إسرائيل، إذا عاد الملايين من أحفاد اللاجئين الفلسطينيين»، هذا بعد حملة الدولة العبرية الطويلة والممنهجة قبل «طوفان الأقصى» لتقويض دور «أنروا»، ومن ثم إنهاء عملها كليا في الأراضي الفلسطينية.

كيف يشوه النظام الإسرائيلي صورة «أونروا»

استعرت الادعاءات الإسرائيلية ضد «أونروا»، منذ الأيام الأولى للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، معتبرة إياها منظمة إرهابية تحرض عليها عبر موظفيها وأبنيتها وتمويلها. كان أولها الادعاء بأن 13 موظفاً من موظفي «أنروا» قد شاركوا في «طوفان الأقصى»، إثر ذلك أعلنت عشر دول غربية، على رأسها الولايات المتحدة، إيقاف الدعم الذي تقدمه للوكالة؛ عدلت بعض الدول عن ذلك في ما بعد، هذا عدا القصف الإسرائيلي المباشر لمراكز الإيواء التابعة لـ«أونروا»، الذي ارتقى إثره مئات الشهداء، واتهام منظومة «أونروا» التعليمية بالتحريض على الإرهاب، من خلال المناهج التعليمية ومعلميها. في تقرير مؤسسة Impact-se الإسرائيلية؛ نشر بعد شهر من بدء الحرب، المعنون «التعليم في أونروا: الكتب المدرسية والإرهاب»، ادعى التقرير أن مدارس «أونروا» قد تحولت إلى مراكز تبث الإرهاب بدلا عن محاربته، إذ خرج العديد من الطلبة الذين انضموا لاحقا للحركات الإرهابية، من خلال المناهج التعليمية التي درسوها. كما حللت بعض مضامين الكتب التي تدرس في مدارس «أنروا»، تلك التي أثرت على عقلية الطلبة، كما ادعى التقرير أن العاملين في «أنروا» بفوق عددهم 30 ألفا، يدعمون الإرهاب. كما نظمت الحكومة الإسرائيلية حملات إعلامية ودعائية لتشويه صورة «أونروا»، وتقديمها بأنها جزء من المشكلة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بدلا من كونها جزءا من الحل. خلال أشهر الحرب دعت إسرائيل، وبعض الدول الغربية، إلى تحديد بدائل لـ«أونروا»، مثل تحويل مسؤولية تقديم الخدمات الإنسانية للفلسطينيين إلى وكالات دولية أخرى، أو للحكومة الفلسطينية.

جهود إسرائيل لتحقيق التوافق الدولي ضد «أونروا»

حاولت الدولة العبرية مرارا إلغاء دور «أونروا»، وتجفيف مصادر الدعم الإنساني للفلسطينيين، وصولا إلى محاصرة أي اعتراف دولي بحق عودة الفلسطينيين. نصت وثيقة سرية للخارجية الإسرائيلية، كشفت عنها الصحف العبرية أخيرا، على خطة لإخراج «أونروا» من غزة، في أعقاب الحرب على ثلاث مراحل، أولها؛ الكشف عن تعاون مزعوم مع حركة حماس. وثانيها؛ تقليص عمليات «أونروا» في قطاع غزة، والبحث عن منظمات مختلفة لتقديم خدمات التعليم والرعاية الاجتماعية للفلسطينيين. وثالثها؛ نقل كل مهام «أونروا» إلى الهيئة التي ستحكم غزة بعد انتهاء الحرب. اتخذت الدولة العبرية خطوات عدة لتنفيذ تلك الخطة المنهجة، منها حملات دبلوماسية مكثفة في المنظمات الدولية والإقليمية، استهدفت تشويه سمعة «أونروا»، وإظهارها بأنها تسهل تمويل الجماعات الإرهابية في قطاع غزة. وكذلك ضغوطا مالية، إذ تبنت إسرائيل، وبعض الدول الغربية، سياسة تقليص التمويل الدولي لـ«أونروا». أن مدارس «أونروا» قد تحولت إلى مراكز تبث الإرهاب بدلا عن محاربته، إذ خرج العديد من الطلبة الذين انضموا لاحقا للحركات الإرهابية، من خلال المناهج التعليمية التي درسوها. كما حللت بعض مضامين الكتب التي تدرس في مدارس «أنروا»، تلك التي أثرت على عقلية الطلبة، كما ادعى التقرير أن العاملين في «أنروا» بفوق عددهم 30 ألفا، يدعمون الإرهاب. كما نظمت الحكومة الإسرائيلية حملات إعلامية ودعائية لتشويه صورة «أونروا»، وتقديمها بأنها جزء من المشكلة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بدلا من كونها جزءا من الحل. خلال أشهر الحرب دعت إسرائيل، وبعض الدول الغربية، إلى تحديد بدائل لـ«أونروا»، مثل تحويل مسؤولية تقديم الخدمات الإنسانية للفلسطينيين إلى وكالات دولية أخرى، أو للحكومة الفلسطينية.

جهود إسرائيل لتحقيق التوافق الدولي ضد «أونروا»

حاولت الدولة العبرية مرارا إلغاء دور «أونروا»، وتجفيف مصادر الدعم الإنساني للفلسطينيين، وصولا إلى محاصرة أي اعتراف دولي بحق عودة الفلسطينيين. نصت وثيقة سرية للخارجية الإسرائيلية، كشفت عنها الصحف العبرية أخيرا، على خطة لإخراج «أونروا» من غزة، في أعقاب الحرب على ثلاث مراحل، أولها؛ الكشف عن تعاون مزعوم مع حركة حماس. وثانيها؛ تقليص عمليات «أونروا» في قطاع غزة، والبحث عن منظمات مختلفة لتقديم خدمات التعليم والرعاية الاجتماعية للفلسطينيين. وثالثها؛ نقل كل مهام «أونروا» إلى الهيئة التي ستحكم غزة بعد انتهاء الحرب. اتخذت الدولة العبرية خطوات عدة لتنفيذ تلك الخطة المنهجة، منها حملات دبلوماسية مكثفة في المنظمات الدولية والإقليمية، استهدفت تشويه سمعة «أونروا»، وإظهارها بأنها تسهل تمويل الجماعات الإرهابية في قطاع غزة. وكذلك ضغوطا مالية، إذ تبنت إسرائيل، وبعض الدول الغربية، سياسة تقليص التمويل الدولي لـ«أونروا». أن مدارس «أونروا» قد تحولت إلى مراكز تبث الإرهاب بدلا عن محاربته، إذ خرج العديد من الطلبة الذين انضموا لاحقا للحركات الإرهابية، من خلال المناهج التعليمية التي درسوها. كما حللت بعض مضامين الكتب التي تدرس في مدارس «أنروا»، تلك التي أثرت على عقلية الطلبة، كما ادعى التقرير أن العاملين في «أنروا» بفوق عددهم 30 ألفا، يدعمون الإرهاب. كما نظمت الحكومة الإسرائيلية حملات إعلامية ودعائية لتشويه صورة «أونروا»، وتقديمها بأنها جزء من المشكلة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بدلا من كونها جزءا من الحل. خلال أشهر الحرب دعت إسرائيل، وبعض الدول الغربية، إلى تحديد بدائل لـ«أونروا»، مثل تحويل مسؤولية تقديم الخدمات الإنسانية للفلسطينيين إلى وكالات دولية أخرى، أو للحكومة الفلسطينية.

> ستعمل دولة الصهاينة على منع توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة واحدة

العربي الجديد

السياقات الراهنة والتداعيات المحتملة

دول الإقليم والتطبيع مع الاحتلال

سعت الولايات المتحدة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول إلى تدارك تداعيات «طوفان الأقصى» على مسار التطبيع الإقليمي، عبر جولات دبلوماسية مكوكية قادها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، طاف فيها على أهم دول الإقليم

حيّان جابر

عبرت الولايات المتحدة عن قلقها الكبير من تداعيات «طوفان الأقصى» على مسار التطبيع الإقليمي مع الاحتلال الصهيوني مرارا وتكرارا، إذ مثلت العملية ضربة موجعة له على أكثر من صعيد، أولها؛ التأكيد على خطأ الرهان على إمكانية إقصاء القضية الفلسطينية من الحسابات الإقليمية والدولية، وثانيها؛ أثبتت ضعف الاحتلال وحاجته إلى الحماية والدعم الدائمين والمستمرين، من حلفائه ومن النظام الإقليمي أيضا، وثالثها؛ أعادت التأكيد على موقف شعوب الإقليم من الاحتلال عامة، ومن حق شعب فلسطين الأصلي في مقاومته بكل السبل المكنة.

انطلاقا من ذلك كله سعت الولايات المتحدة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول إلى تدارك تداعيات «طوفان الأقصى» على مسار التطبيع الإقليمي، عبر جولات دبلوماسية مكوكية قادها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، طاف فيها على أهم دول الإقليم، السعودية ومصر والأردن والإمارات والبحرين وتركيا وسواها، واستهدف عبرها حث دول الإقليمي المطبعة على الالتزام باتفاقيات التطبيع رغم الجرائم الصهيونية، ودفع الدول التي لم تطبع بعد للتطبيع بأسرع وقت ممكن، كما عمل على توطيد أسس التطبيع الإقليمي وتوسيعه ليشمل جميع الجوانب المكنة.

التطبيع إلى أين؟

ربما لم يحقق «طوفان الأقصى» نجاحات باهرة على الصعيد الإقليمي، لكنه نجح، إلى حد ما، في تعطيل قطار التطبيع، خصوصا إذا أمعنا النظر في الموقف السعودي واللبناني وبدرجة أقل الإيراني، إذ أعلنت السعودية مرارا وتكرارا عن استعدادها للتطبيع مع الاحتلال، لكنها شددت في مواقفها الأخيرة، بعد السابع من أكتوبر، على أهمية القضية الفلسطينية، وعلى ضرورة كبح آلة القتل الصهيونية، وحل القضية الفلسطينية، وهو ما يؤشر إلى تردد/ تريث سعودي لا يعكس تغييرا في استراتيجية المملكة تجاه الاحتلال ذاته حتى الآن، بقدر ما يعكس قلقها من تداعيات التطبيع داخليا وإقليميا، وعلى طموحاتها الإقليمية ومصالحها، ويضع شكوكا بشأن قدرة الاحتلال على خدمة تلك المصالح والطموحات، خصوصا عسكريا وأمنيا.

> أثبت التطبيع الإقليمي نجاعة فاعلة في حماية الاحتلال من التهديدات الخارجية

لبنانيا؛ غاب الحديث عن سعي الأطراف الدولية والإقليمية لتوقيع اتفاق ترسيم الحدود البرية اللبنانية - الصهيونية منذ السابع من أكتوبر، وهو ما يؤشر إلى التعقيدات التي وضعها «طوفان الأقصى» أمام هذا المسار، فضلا عن التعقيدات التي فرضها تصاعد التوتر على خط الاشتباك اللبناني - الصهيوني، في ظل دور حزب الله العسكري الحالي، الذي وصفه الحزب بـ«الجبهة الداعمة»، كما في ظل تعدد القوى المشاركة في هذا التصعيد لبنانيا وفلسطينيا، رغم دورها المحدود نسبيا، ذلك كله يجعل من مضي لبنان في مسار التطبيع مع الاحتلال أمرا شائكا، إن لم نقل مستبعدا، في المدين القريب والمتوسط.

إيرانيا؛ لم تخلُ الأجواء السابقة لـ«طوفان الأقصى» من مؤشرات متضاربة بشأن العلاقة الإيرانية - الصهيونية، فمن ناحية أولى شهدت تلك الفترة تقاربا متسارعا بين إيران وحلفائها من جهة، والاحتلال وحلفائه الإقليميين من جهة أخرى، كما في ترسيم الحدود البحرية اللبنانية - الصهيونية، والتقارب السوري مع كل من الإمارات والأردن، والتقارب السعودي مع الحوثيين، والتقارب الإيراني مع كل من السعودية وبدرجة أقل مع الإمارات، فضلا عن بعض تسريبات الإعلام الغربي، غير مؤكدة، عن لقاءات إيرانية صهيونية استخبارية في بعض عواصم الدول الغربية.

من ناحية ثانية، ساد تلك الفترة حديث شبه علني بشأن أهداف اتفاقيات أبراهام، وخصوصا بشأن بناء تحالف إقليمي أمني بقيادة الاحتلال يتصدى لدور إيران الإقليمي واعتداءاته وطموحاتها المباشرة وغير المباشرة. بكل الأحوال باتت احتمالات المواجهة المباشرة اليوم أكبر من التهدئة، رغم حرص إيران والولايات المتحدة، حتى الآن، على تجنبها، وهو ما يوحي بصعوبة مشاركة إيران في أي مسار تطبيعي مباشر أو غير مباشر، بل قد يؤدي «طوفان الأقصى» إلى زيادة دور إيران ووزنها وفاعليتها إقليميا، الأمر الذي سوف يمتد إلى حلفاء إيران الإقليميين أيضا. على صعيد الدول المطبعة، نلحظ تباطؤا في مسار بعض مشروعات التطبيع، خصوصا المشاريع البيئية، في حين لم تتأثر باقي مشاريع التطبيع. كما دخل مسار التطبيع السوداني بطور جمود نسبي، بسبب مشاكله الداخلية، وربما يصح الوصف ذاته على مسار التطبيع المغربي.

تداعيات التطبيع المحتملة

يعود مسار التطبيع الإقليمي مع الاحتلال إلى عام 1978، حين وقعت مصر على أول اتفاق سلام إقليمي معه، في ذلك الوقت انحصرت تداعيات التطبيع الإقليمي على انسحاب مصر من الصراع العربي - الصهيوني، والذي كانت له تداعيات كبيرة ومؤثرة سلبية على معادلات الصراع، وعلى المقاومة الفلسطينية. بعد ذلك استؤنف مسار التطبيع مع اتفاق وادي عربة الأردني عام 1994. فتح مسار التطبيع الأردني أبوابا إقليمية عديدة أمام الاحتلال، إذ سهل تدفق سلع الاحتلال نحو الإقليم، علنا وسرا، كما أدخل الاحتلال في بعض الترتيبات الأمنية السرية، أحيانا بطريقة غير مباشرة، كما مهد الطريق أمام المشاريع التعاونية، خصوصا الاقتصادية منها، وأخيرا مكن الاحتلال من المشاركة في بعض المشاريع الاستراتيجية والحيوية التي تمس أمن دول المنطقة مجتمعة أو فرادى.

اتفاقات أبراهام؛ حيدت اتفاقيات أبراهام القضية الفلسطينية، بل همشتها وتجاهلتها كليا، وهو ما ساعد الاحتلال على الاستفراد بشعب فلسطين الأصلي وأرضه، كما حولت الاحتلال إلى حليف إقليمي بارز للدول المنخرطة فيها، وأخيرا مهدت الطريق أمام قيادة الاحتلال لتحالف أمني وعسكري إقليمي واسع يضع على رأس أولوياته مصالح الاحتلال ورغباته. بذلك منحت اتفاقات أبراهام الاحتلال فرصة كان ينتظرها بفارغ الصبر، تمكنه من إنشاء مشاريع حيوية واستراتيجية واقتصادية لا قدرة له على إنشائها وحده، لأسباب جغرافية أو مالية أو لوجستية، كمشاريع الإنذار المبكر، والمشاريع الخضراء، ومشاريع استصلاح الأراضي واستثمارها إقليميا. إذ أدى التقاء الأموال الإماراتية مع البوابة الأردنية إلى تدفق استثمارات صهيونية بتمويل إماراتي. بذلك تحررت أميركا من أعباء كثيرة مرتبطة بحماية الاحتلال ودعمه اقتصاديا ولوجستيا، الأمر الذي ترافق مع الحديث الأميركي عن ضرورة تقليص وجودها في الشرق الأوسط.

أدركت أميركا بعد «طوفان الأقصى» حاجة الاحتلال إلى دعمها العسكري المباشر، لذا سارعت إلى دعمه ماليا وعسكريا، الأمر الذي كشف عن ضعف تأثير اتفاقيات التطبيع الإقليمي على الصعيد الأمني، فالتهديد الأمني الأخطر الذي يواجه الاحتلال يتمثل في شعب فلسطين الأصلي، وتحديدا شعبها داخل فلسطين، الأمر الذي يحد من تأثير منظومة الإنذار المبكر، والتنسيق/ التعاون الأمني إقليميا. في مقابل ذلك، أثبت التطبيع الإقليمي نجاعة فاعلة في حماية الاحتلال من التهديدات الخارجية، عبر منظومة الإنذار المبكر، والتنسيق الأمني، والاتفاقيات الأمنية التي منحته القدرة على التصدي للتهديدات المحتملة خارج حدود فلسطين التاريخية، كما ساعدت الاحتلال في إطباق حصار لإنساني إجرامي على قطاع غزة، فضلا عن دورها في قطع منافذ عدة من منافذ دعم المقاومة الفلسطينية وتمويلها.

كما منح التطبيع الإقليمي الاحتلال طوق نجاة بعد السابع من أكتوبر، إذ ساعد في الحد من تأثير طوق جماعة الحوثيين البحري، إذ استعاض الاحتلال عنه بالجسر البري الأردني، الذي مد الاحتلال بقسم كبير من احتياجاته الحيوية والغذائية، وربما العسكرية والتكنولوجية والأمنية، كما تصاعدت الأصوات الصهيونية المطالبة بضرورة تبني الاحتلال استراتيجية إقليمية تلبي أمن الاحتلال الغذائي، عبر تكثيف المشاريع الزراعية والصناعية الإقليمية عددا وحجما، بهدف تقليص حاجة الاحتلال لاستيرادها بحرا، ما يقلل كلفتها وزمن نقلها.

من اعتصام الصحافيين المصريين أمام نقابة الصحافيين في القاهرة 2023/12/13 (محمود الخواص/Getty)

آفاق التطبيع المستقبلية

يصعب التكهن منذ الآن بآفاق التطبيع الإقليمي المستقبلية، فالأمر مرتبط بعوامل عديدة فلسطينية وإقليمية ودولية. فعلى الصعيد الفلسطيني، قد يؤدي نجاح مخططات الاحتلال وأميركا في القضاء على المقاومة الفلسطينية إلى تسارع قطار التطبيع كما ونوعا، في حين قد يؤدي فشل تلك المخططات إلى كبح جماح التطبيع الإقليمي لأسباب عديدة، أهمها ضعف الاحتلال والشك في قدراته الأمنية والعسكرية، كما في تصاعد التوترات الأمنية داخل فلسطين المحتلة ونسبيا خارجها، وتبدل أولويات الاحتلال الاستراتيجية لتطويق هزائمه داخل فلسطين، فضلا عن تصاعد أزمات الاحتلال الداخلية، وتحديدا الانقسام المجتمعي.

إقليميا؛ إطالة اعتداءات الاحتلال وصمود المقاومة الفلسطينية وتطور أدائها داخل فلسطين، في قطاع غزة والضفة الغربية، سوف يساهمان في استمرار الغضب الشعبي إقليميا وتناميه، كما قد يؤديان إلى تصاعد الحركات الاحتجاجية المنددة بمسار التطبيع والاحتلال والداعمة للفلسطينيين ومقاومتهم، وهو ما قد يصطدم مع النظم المطبعة آجلا أم عاجلا، الأمر الذي يفتح الباب أمام طي صفحة التطبيع كليا أو جزئيا.

دوليا؛ يواجه الاحتلال أزمات كبرى غير مسبوقة، حتى في زمن الانتفاضة الأولى، على المستوى الدولي شعبيا ورسميا، ما قد يؤدي إلى وضع الاحتلال في قفص الاتهام قانونيا وسياسيا واقتصاديا؛ نلحظ بوادر لذلك لم تتحول بعد إلى مسارات واضحة وفاعلة، الأمر الذي قد يؤدي إلى نبذ الاحتلال دوليا، ولو على المستوى الشعبي فقط، رغم حل الجهود الأميركية والغربية المبذولة لمنع هذا الاحتمال، وهو ما سوف يؤثر لا محالة على مسار التطبيع الإقليمي مستقبلا.

طموحات اليمين الصهيوني في شمال غزة

حاتم يوسف

فرض قطاع غزة نفسه على الأجندة الصهيونية، رغم انسحاب أو هروب جيش الاحتلال الصهيوني والمستوطنين منه عام 2005، كون مخطط فصل القطاع الفلسطيني العام قد فشل فشلا ذريعاً، بل وتحول القطاع إلى ميدان آخر أعادت المقاومة ترتيب أوراقها فيه، وتطوير مقدراتها وأدائها كماً ونوعاً، ما دفع التفكير الاستراتيجي الصهيوني إلى إعادة النظر في التعاطي الكلي مع قطاع غزة، واجتراح حلول جذرية لحل مسألته ضمن إطار التخلص الكامل منه ودفعه نحو مصر، أو إعادة هندسة الواقع الديموغرافي بما يفضي، وعلى عكس الرؤية السابقة، إلى تقليص عدد السكان، وأمنياً على المدى الطويل.

في هذا السياق؛ مثلت حرب الإبادة الجماعية، بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول، فرصة نادرة لليمين الصهيوني الديني المتطرف، ورأس حربته اليمين القومي الفاشي، لإعادة هندسة الواقع الديموغرافي في قطاع غزة، واستثمار الغطاء الدولي، خصوصا الغربي، وشبه الإجماع الداخلي الصهيوني على وقع صدمة 7 أكتوبر، وهو ما أوضحه، بما لا يدع مجالاً للشك، مستشار بنيامين نتنياهو للأمن القومي، وصديقه المقرّب تساحي هنجبي، عندما أكد في أيام الحرب الأولى أن «قطاع غزة سيتم تقليصه جغرافيا وديموغرافيا».

وفق الخطط العملياتية لجيش الاحتلال، وتطورات الحرب الميدانية حتى الآن، تمثلت خطط القيادة السياسية الصهيونية في تهجير كامل سكان شمال قطاع غزة وإفراغه إلى جنوب الوادي، الذي يفصل محافظتي غزة وشمال غزة عن بقية المحافظات في الجنوب، ومن ثم دفع جزء من الكتلة السكانية نحو مصر؛ قسراً بالأدوات العسكرية، أو بسبب انعدام شروط الحياة الأساسية.

عملياً؛ أسقط جيش الاحتلال، منذ اليوم الثاني للحرب، منشورات مقتضبة من الجوّ لكل السكان القاطنين شمال غربي المنطقة الشمالية للقطاع، تطالبهم بمغادرة مكان سكنهم والتوجّه إلى جنوب الوادي، وأعقب ذلك قصف جوي عنيف جداً لكل المنطقة، مسبباً نزوح الأفواج الأولى من شمال القطاع إلى جنوبه، ثم بعد أيام من ذلك أسقطت طائرات الاحتلال منشورات على كل مناطق شمال قطاع غزة، تطالب الغزيين بالمغادرة نحو الجنوب للمحافظة على حياتهم، وأرسلت رسائل صوتية على الهواتف المحمولة بذات الفحوى.

فعلياً؛ تكفلت الآلة العسكرية الصهيونية الهائلة، ضمن سياق الحرب، بدفع النازحين تدريجياً نحو التوجه جنوباً، عبر مفرق الشهداء. كذلك أجبر جيش الاحتلال خلال الاجتياحات البرية، والتوغلات التي نفذها في منطقة تل الهوا، ومحيط مستشفى الشفاء، وجنوب حي الزيتون، النازحين على التوجه جنوباً، عبر شارع الرشيد، كذلك نقل جيش الاحتلال المعتقلين، الباحثين عن المساعدات عند دوار الكويت شرقاً، أو النابلسي غرباً، إلى الجنوب.

لكن؛ ورغم كل هذه الإجراءات الخشنة، المعبدة بالدماء والقتل والدمار، أو الناعمة بأدواتها النفسية والإعلامية، إلا أن مخطط التهجير من شمال القطاع قد فشل، بعد إصرار أكثر من 400 ألف مواطن على البقاء في منازلهم، وبعد تفضيل لاجئي مراكز النزوح في غزة وجباليا البقاء في مراكزهم، رغم الظروف المعيشية الصعبة، كما فشل مخطط التهجير جزئياً أو كلياً في جنوب القطاع، بعد أن أغلق النظام المصري، لأسباب داخلية لا مجال للاستفاضة فيها، معبر رفح، باستثناء حالات إنسانية محدودة. إن الصمود والثبات والتصميم الذي أبداه مئات الآلاف من قاطني شمال قطاع غزة، ورفضهم القاطع ترك منازلهم وممتلكاتهم، أو ما تبقى منها، للنزوح جنوباً، بالإضافة إلى موقف النظام المصري، والموقف الدولي، خصوصاً الأميركي والأوروبي، الذي أستند إلى صمود وثبات سكان الشمال، قد أفشل مخطط التهجير، وإعادة هندسة الواقع الديموغرافي في القطاع؛ على الأقل حتى الآن.

عبارتا لن نرحل وحرة على أنقاض الأبنية في بيت لاهيا (عمر القطاع/ الأناضول)

الانسحاب من غزة والمشاريع الدموية

تصريحات قوات الاحتلال الصهيوني وتعليق حلفائها في البيت الأبيض تشير، بلا شك، إلى أن العدو ماض في استراتيجيته الرامية إلى تهجير سكان قطاع غزة، واحتلال المزيد من المستوطنين، وليس القضاء على المقاومة فحسب

تامر خرمه

بعد ستة أشهر دامية من حرب الإبادة الجماعية؛ أعلن جيش العدو الصهيوني، في بيان صدر عنه يوم الأحد الموافق 7 إبريل/نيسان، أن «الفرقة 98 قد أنهت مهمتها في خانيونس، وغادرت قطاع غزة للراحة والاستعداد لعمليات مستقبلية»، مشيراً في السياق ذاته إلى أن قوة كبيرة لا تزال تعمل في القطاع، وفقاً للحاجة الاستراتيجية». علقت واشنطن من جهتها، على لسان متحدث باسم البيت الأبيض، بأن «إعلان الجيش الإسرائيلي انسحابه من جنوب القطاع هو، على الأرجح، مجرد استراحة لقواته».

تصريحات قوات الاحتلال الصهيوني وتعليق حلفائها في البيت الأبيض تشير، بلا شك، إلى أن العدو ماض في استراتيجيته الرامية إلى تهجير سكان قطاع غزة، واحتلال المزيد من المستوطنين، وليس القضاء على المقاومة فحسب، عبر عن هذه الاستراتيجية أبرز رموز اليمين المتطرف في حكومة الاحتلال: وزير الأمن إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، إلى جانب رئيس هيئة الأركان السابق، بيني غانتس، في أكثر من محطة. لكن، رغم وضوح هذا النهج لقادة العدو، ورغم الانسجام الاستراتيجي بين مختلف أطراف صناع القرار الصهيوني، أثار الانسحاب العسكري حالة خلاف جديدة، وموجة انتقادات وجّهت إلى رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إذ قال بن غفير: «إذا قرر رئيس الوزراء إنهاء الحرب من دون شن هجوم واسع النطاق في رفح لهزيمة حماس، فلن يكون لديه تفويض لمواصلة الخدمة»، في ما دعا سموتريتش إلى اجتماع المجلس الأمني على الفور. كما وجه رسالة غاضبة إلى نتنياهو، اتهمه فيها «بالخضوع للمضغوط الدولية، والتحايل على الحكومة بشأن نقاط رئيسية، مثل الانسحاب من خانيونس»، وفقاً لما نشره موقع «أوقات إسرائيل» في الثامن من إبريل.

كذبة الخضوع للضغوط الدولية

المقصود بـ«الضغوط الدولية»؛ التي ذكرها المتطرف الغاضب في تصريحاته، محاولة واشنطن اليائسة الثني بنفسها قليلاً عن الشراكة المباشرة في أقذر حرب إبادة شهدها التاريخ الحديث، لأسباب داخلية متشابكة، أكثر من كون المسألة مجرد «يقظة ضمير»، إذ لن تتخلى إدارة جو بايدن عن دعمها غير المشروط لدولة الاحتلال، لكنها في أمس الحاجة اليوم إلى التقاط أنفاسها، وإقناع حكومة نتنياهو باتخاذ إجراءات تكتيكية «أكثر حكمة». نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» في 26 مارس/آذار تحليلاً بعنوان: «الضغوط السياسية الداخلية توسع الانقسام بين بايدن ونتنياهو»، أشارت فيه إلى ما وصفته «بالتصريحات القاسية» التي أدلى بها نتنياهو وشركاؤه المتطرفون في انتقاداتهم لإدارة بايدن. كما أوردت الصحيفة أن «بن غفير اتّهم بايدن بدعم ضمني لأعداء إسرائيل، مثل يحيى السنوار، زعيم حماس في غزة، ورشيدة طليب، عضوة الكونغرس الديمقراطية من أصل فلسطيني، والتي تمثل إحدى مناطق ميشيغان». وأضافت أن «بن غفير قال في مقابلة أجريت معه: «في الوقت الحالي، يفضل بايدن خط رشيدة طليب والسنوار على خط بنيامين نتنياهو وبن غفير. كنت أتوقع ألا يقف رئيس الولايات المتحدة في صفهم، بل في صفنا».

هذه التصريحات الصادرة عن أركان اليمين الصهيوني المتطرف ضد أهم حلفائهم الاستراتيجيين، تكشف إلى أي مدى يمكن للعدو المضي في سياساته الإجرامية، غير مكترث، على الإطلاق، بنصائح حلفائه وتوجيهاتهم، والمغلوبين على أمرهم أمام العنجهية الصهيونية. في المقابل، لا تزال سلطة رام الله، وأنظمة التطبيع العربية تراهن على حل القضية الفلسطينية، «حلاً عادلاً وشاملاً»، برعاية «اليانكيز» وحلفائهم الدوليين. أما في ما يتعلق بالرهان على ما يبدو أنه «خلافات إسرائيلية داخلية»، يعتقد بعضهم أنها قد تفضي إلى «تحسن» طفيف في سياسات العدو، عبر إقصاء أكثر اللاعبين تطرفاً، فقد أكدت «نيويورك تايمز» في التحليل ذاته أن «البقاء السياسي لنتنياهو يعتمد على إبقاء بن غفير وسموتريتش في ائتلافه، إذ إن تركهما للحكومة سيؤدي إلى إجراء انتخابات إسرائيلية مبكرة، من المرجح أن يخسرها نتنياهو أمام منافسه الوسطي بيني غانتس». كما خلصت الصحيفة إلى أن «الحكومة الأميركية ستبقى ملتزمة بدعم إسرائيل، وليس هناك ما يشير إلى أنها قد تقلل من إمدادات الأسلحة الموجهة إليها.»، مؤكدة في السياق ذاته على «رغبة الولايات المتحدة وحلفائها في أن تضع إسرائيل أولاً خطة مفصلة لتجنيب المدنيين». يعني هذا باختصار، أن «الخلاف» بين البيت الأبيض وجلاوزة اليمين الصهيوني لا يتجاوز كونه نصائح إجرائية لخدمة مشروع الاحتلال.

> الخلاف بين البيت الأبيض وجلاوزة اليمين الصهيوني لا يتجاوز كونه نصائح إجرائية

بين اللعبة السياسية والمقاومة الشعبية

لذا، ليس من المتوقع أن يشهد المستقبل القريب تراجعاً جوهرياً في سياسات دولة الاحتلال، فنتنياهو غير قادر على التخلي عن شركائه الأكثر تطرفاً في حكومته العنصرية، أما الرهان على أية ضغوط حقيقية قد يفرضها «المجتمع الدولي» لكبح جماح سياسة الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والتوسع الاستيطاني المستمر، فهو محض عبث.

هذا ما يخص التراشقات داخل أروقة الحكومة الصهيونية، أو بينها وبين حلفائها في واشنطن، لكن المثير للاستغراب هو استمرار رهانات سلطة رام الله، التي تتمسك بها استناداً إلى تسوية «حل الدولتين» برعاية دولية، فمنذ بدء الحرب على غزة، وأثنائها، حتى اليوم، لا تزال هذه السلطة «متفائلة» في حماية «المجتمع الدولي» لـ«الشعب الفلسطيني، ومساعدة فريق أوسلو في استعادة السيطرة على قطاع غزة، بعد تصفية المقاومة!

منذ صدور قرار التقسيم، ومن بعده النكبة التي أفضت إلى إنشاء دولة الاحتلال، ومن ثم اتفاقيات أوسلو؛ التي تمخضت بعد عقود عمّا يسمى بصفقة القرن، يثبت المشروع الصهيوني عند كل محطة طبيعته الاستيطانية التوسعية، التي لا تعرف حدّاً. أما حلفاؤه من جلاوزة «المجتمع الدولي» فلم يتردد ولن يتردد عن تقديم الدعم غير المشروط لهذه الأداة الإمبريالية في المنطقة، الكفاح المسلح وحده المستند إلى الحاضنة الشعبية الفلسطينية، بعمقيها العربي والإممي، هو طريق الخلاص من هذا الاحتلال، الذي لم يعد يكتفي بمصادرة حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، وفقاً لقرارات «الشرعية الدولية»، بل بات يصادر علانية حقه في الوجود المحض، عبر حروب الإبادة جماعية، ودعوات التهجير.

أثبت الحراك الشعبي الأممي، الذي شهده العالم خلال حرب الإبادة الجماعية، أن الرهان ممكن على الشعوب وحدها، وليس على دوائر صنع القرار في الغرب، الذي أنشأ الكيان الصهيوني أساساً خدمة لمصالح كارتيلات الموت. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى مقال نشرته صحيفة «الغارديان» في 19 مارس، للكاتب ريتشارد سيمور بعنوان: «الحركة المؤيدة لفلسطين فضحت استهزاء النخب السياسية.. أين ستذهب تلك الطاقة بعد ذلك؟».

قال الكاتب في مقاله «أخرجت الحرب على غزة مئات الآلاف من المتظاهرين، ويمكن لهذه التعبئة أن تعيد تشكيل ديمقراطياتنا الجوفاء»، وأضاف: «هذه الاحتجاجات قادرة على حشد الجماهير بسرعة، والانفتاح على مجموعة متنوعة من التكتيكات، والحفاظ على التركيز على مطلب بسيط وواضح أخلاقياً... في المملكة المتحدة الاحتجاجات ناجحة في كثير من النواحي، على الرغم من الجهود المبذولة لشيطنتها على اعتبارها مسيرات كراهية». في النهاية، لا بد من التنويه إلى أن حالة التضامن الشعبي الأممي، ليست البديل عن الرهانات العبثية على الحكومات الغربية لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني فحسب، بل إنها أيضاً أداة حاسمة لإعادة طرح الحل الوحيد للقضية الفلسطينية: الدولة الفلسطينية العلمانية الديمقراطية، من النهر إلى البحر.

تظاهرة مندّدة بالاحتلال الإسرائيلي والإبادة الجماعية في مدريد 21/ 4/ 2024 (هاركوس ديل مازو/Getty)

من تظاهرات الطلبة في جامعة كولومبيا في نيويورك (فاتح أكتاس/الأناضول)

انقسامات الاحتلال إلى أين؟

ازدادت الاختلافات الإسرائيلية وأخذت أنماطاً عدة

لم تفشل الحركة الصهيونية في إنهاء الفجوات بين الشرقيين والغربيين فقط، بل ازدادت الانقسامات وأخذت أنماطا ومظاهر مختلفة، تجاوزت في حدّتها وتأثيراتها السلبية على إسرائيل تداعيات الاختلافات الإثنية بين الغربيين والشرقيين

من تظاهرات عائلات أسرى الاحتلال لدى فصائل المقاومة في قطاع غزّة 30/ 3/ 2024 (اليكسي روزنفيلد/Getty)

عادل شديد

بعد مرور قرابة ثمانية عقود على إقامة دولة إسرائيل عام 1948، على أنقاض الشعب الفلسطيني، وبعد تدمير أكثر من 550 مدينة وبلدة وقرية فلسطينية، وتهجير أكثر من ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني إلى خارج وطنه، في أكبر مجزرة وإبادة جماعية تحدث في التاريخ، أو يتعرض لها شعب في التاريخ، ومن أجل إنجاح المشروع الصهيوني، عملت الحركة الصهيونية على تجميع اليهود من مختلف دول العالم وجلبهم إلى فلسطين، ما أدى إلى تكوين تركيبة مجتمعية استيطانية للمهاجرين الصهاينة ذات تباينات واختلافات، بسبب الخلفيات الإثنية والطائفية، خاصة بين اليهود القادمين من أوروبا الغربية والولايات المتحدة، الذين يُسمون باليهود الغربيين (الاشكيناز)، وبين اليهود الشرقيين، الذين قدمت أغلبيتهم من الدول العربية والإسلامية (السفرديم). عملت الحركة الصهيونية بزعامة ديفيد بن غوريون، رئيس حكومة الاحتلال الأولى عام 1948، على دمج الجماعتين وإذابة الاختلافات والتباينات بينهما، عبر تجنيد جميع المهاجرين اليهود الشرقيين والغربيين في الجيش الإسرائيلي، حيث اعتبر بن غوريون الجيش كفرنٍ للصهر لإنتاج اليهودي الإسرائيلي بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية، بعد الإذابة، أو على الأقل تقليص الفجوات الثقافية بين الجماعتين. لكن اليوم؛ بعد مرور أكثر من 76 عاما على إقامة دولة الاحتلال، لم تفشل الحركة الصهيونية في إنهاء الفجوات بين الشرقيين والغربيين فقط، بل ازدادت الانقسامات وأخذت أنماطا ومظاهر مختلفة، تجاوزت في حدّتها وتأثيراتها السلبية على إسرائيل تداعيات الاختلافات الإثنية بين الغربيين والشرقيين، إذ ظهرت الخلافات بين المتدينين- الحريديم والعلمانيين، وبين اليسار واليمين، وبين مدن المركز والأرياف والهوامش، التي تعمقت مع مرور الزمن، لكنها انفجرت في العام الماضي، بعد تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية، التي ضمت حلفاءه الطبيعيين من المتدينين الحريديم، والمتدينين القوميين الصهاينة، الذين اعتبروا هذه الحكومة «هدية ربانية»، وفرصة نادرة لإعادة صياغة وهندسة المجتمع الإسرائيلي ودولته وفق الاعتبارات الدينية، من خلال إحداث مجموعة من التغييرات العميقة، التي تطاول طبيعة وهوية دولة إسرائيل، إذ أرادوا نقل إسرائيل من دولة يهودية وديمقراطية إلى دولة يهودية دينية، عبر إحداث تغييرات كبيرة في علاقة الدين بالدولة. وقد سعت الجماعات الدينية إلى سن مجموعة من القوانين، التي تضمن بقاء اليهود الحريديم خارج التجنيد والخدمة العسكرية والحكومية، إضافة إلى حصولهم على مخصصات التعليم والرعاية من موازنة الدولة ومن دون أن يقدموا لها شيئا، مع أن نسبتهم في المجتمع اليهودي تصل الآن إلى 14%.

عملت الحكومة الحالية على تمرير تشريعات وقوانين من شأنها إلغاء مظاهر الحياة الليبرالية في إسرائيل، مثل إلغاء الاختلاط في التعليم والعمل ومرافق الحياة الأخرى، وإلزامية العطلة في أيام السبت، ومحاربة ظاهرة المثليين بقسوة، وإغلاق جميع المحلات التي تبيع لحم الخنزير، وغيرها من القضايا المحرمة وفق الشريعة اليهودية.

من جهة أخرى؛ تتمثل الجماعات الدينية القومية (الصهيونية الدينية) في قائمتي حزب العظمة اليهودية بزعامة الكاهاني إيتمار بن غفير، والصهيونية بزعامة بتسلئيل سموتريتش، التي يعتبر معقلها في مستوطنات الضفة الغربية، إذ يستند برنامجهم ومشروعهم على استمرار وتعاظم المشروع الاستيطاني اليهودي الإحلالي في كل فلسطين التاريخية. وقد أفادت جمعيات قانونية إسرائيلية يسارية أن عام 2023 كان الأعلى من حيث مشاريع البناء والاستيطان في الضفة الغربية منذ عام 1967. كما أفادت بعض التقارير الإسرائيلية بمصادقة الحكومة الحالية على بناء أكثر من 23 ألف وحدة سكنية في الضفة الغربية فقط. يذكر أن جزءا من أعضاء الكنيست ينتمون إلى تيار الدينية الصهيونية، إذ تضم الحكومة الحالية أكثر من 24 عضو كنيست ممن ينتمون لتيار المتطرف مائير كهانا، الذي قتل على يد مواطن مصري في الولايات المتحدة في نهاية التسعينيات، إذ يعتبر تهويد المسجد الأقصى أولى أولويات هذه الجماعات الصهيونية القومية، عبر زيادة عمليات الاقتحام اليومية، والتقسيمات الزمانية والمكانية، مرورا بعمليات ذبح القرابين والصلوات الجماعية، حتى ذبح البقرة الحمراء، التي أحضروها من الولايات المتحدة لذبحها وحرق جلدها ونقعه بالماء لتطهير اليهود، إيذانا بالسماح لهم بدخول المسجد الأقصى لتسريع نزول السيد المسيح، وهدم المسجد الأقصى، وبناء الهيكل المزعوم، بمعنى إلغاء كل ما يتعلق بما يسمى بالوضع القائم، الذي يعطي الأوقاف الإسلامية الأردنية حق الإدارة والإشراف داخل ساحات وباحات المسجد الأقصى وقبة الصخرة، إذ كان آخر ما طرحه وزير الأمن القومي الإسرائيلي، المتطرف بن غفير، قبل أيام، هو تمرير ما يسمى بـ«قانون المساواة في الحكومة الإسرائيلية»، الذي يعني معاملة اليهود داخل المسجد الأقصى كما يعامل المسلمون، من حيث الصلوات الجماعية في المكان والزمان الذي يقررونه هم، ما يعني أن المسجد الأقصى قد أصبح كنيسا يهوديا.

التقت مصالح الجماعات الحريدية والقومية مع مصلحة نتنياهو أيدولوجيا وشخصيا، من أجل تمرير قوانين بالكنيست لإيقاف ملاحقة الأخير من قبل أجهزة القضاء الإسرائيلية، بتهم عديدة تتعلق بالرشاوى والفساد وخيانة الأمانة. بينما اعتبرت الحكومة الحالية إجراء التغيير الذي قامت به بـ«الإصلاحات القضائية والقانونية»، وصفته شرائح واسعة من المجتمع اليهودي بالانقلاب القانوني والقضائي على إسرائيل، وقد أدى رفضه من قبل الكثيرين في إسرائيل إلى تنظيم تظاهرات ضخمة ضد الحكومة، تطالبها بالتراجع عن تلك القرارات والقوانين، وكانت أغلبية المشاركين في التظاهرات من اليهود الغربيين (الاشكيناز)، وتحديدا من منطقة تل أبيب الكبرى، التي تعتبر معقل اليهود العلمانيين، خصوصا المنتمين إلى أحزاب الوسط الصهيوني واليسار، الذين يطالبون بالحفاظ على هوية إسرائيل العلمانية الليبرالية، وعدم تمرير قوانين تحل الدين محل القوانين، أي مطالبين باستمرار الفصل التام بين السلطات الثلاث، بعد أن اتضح أن الحكومة تريد السيطرة على كافة السلطات في الدولة، وتحديدا على جهاز القضاء، متمثلا بمحكمة العدل العليا، من خلال تعيين قضاة من المستوطنين المتطرفين، بسبب اتهام جماعات الصهيونية الدينية لمحكمة العدل العليا بأنها تلتزم بالقوانين التي لا تعطى الأولوية للمستوطنين، ويتهمونها بعرقلة نقل ملكية أراض فلسطينية إلى يهود. لم تلتفت الحكومة للتظاهرات الإسرائيلية الواسعة، التي شملت إضرابات تعليمية وتجارية، وإغلاق طرقات، وتسجيل عرائض بالامتناع عن خدمة الاحتياط العسكرية، خاصة من قبل الطيارين، وقد واجهت الحكومة التظاهرات بالقمع، إذ أعطى الوزير المتطرف بن غفير تعليمات للشرطة بقمع المتظاهرين، متهما إياهم بالتنسيق مع حركة حماس لتدمير دولة إسرائيل، وقد هدد الكثيرون من اليهود العلمانيين الغربيين بالهجرة، ولوحظت زيادة كبيرة في عدد اليهود الغربيين العلمانيين الذين يطلبون الحصول على جنسيات أخرى من السفارات الأجنبية في تل أبيب.

> التقت مصالح الجماعات الحريدية والقومية مع مصلحة نتنياهو أيدولوجياً وشخصياً

صعّدت الشرطة الإسرائيلية من وسائل قمع المتظاهرين، مستخدمة خراطيم المياه العادمة، والعصي والاعتقالات والسحل والضرب، ما أدى إلى تعميق الشروخ والانقسامات داخل المجتمع اليهودي، كما أدى إلى تحويل المجتمع اليهودي إلى مجموعة من القبائل المتناحرة، في أكبر عملية تمزيق له.

حدثت عملية «طوفان الأقصى»، التي نفذتها حركة حماس، في معسكرات ومستوطنات غلاف غزة في ذروة الانقسام، وحاول نتنياهو استغلال صدمة المجتمع الإسرائيلي من نتائجها، التي أدت إلى مقتل أكثر من 1200 إسرائيلي، وأسر أكثر من 250 آخرين من قبل المقاومة الفلسطينية في غزة، لطي صفحة الانقسام الإسرائيلي ومحو صورته السلبية في الوعي الإسرائيلي، التي تكونت بسبب تحميله مسؤولية الانقسامات العميقة، لكن سرعان ما تفجرت الاحتجاجات والتظاهرات بمظهر مختلف، مع أن المشاركين إلى حد ما هم ذات المشاركين في تظاهرات إسقاط الحكومة ورفض الانقلاب القانوني والقضائي، إذ تضغط التظاهرات على نتنياهو لإعطاء أولوية لملف الأسرى، نظرا لاتهام أكثرية ذوي الأسرى المحتجزين في غزة الحكومة بإهمال ملفهم وتركهم للموت في غزة، ليس بسبب عدم خضوعهم لشروط حركة حماس، إنما لأن الحكومة الإسرائيلية الحالية تعتبر هؤلاء الأسرى من خصومها السياسيين والحزبيين، الذين كانوا يشاركون في تظاهرات العام الماضي، إلى حد اعتبار بعض قادة المستوطنين، والوزراء؛ بن غفير وسموتريتش، مقتلهم وأسرهم عقابا ربانيا، لمعارضتهم الحكومة الدينية في إسرائيل، حتى اعتبر مسؤول لجنة التشريعات، سمحاروتمان، أن دماء مستوطنين اثنين قتلا العام الماضي في حوارة أطهر من دماء الذين قتلوا في مستعمرات غلاف غزة صباح 7 أكتوبر.

لم تقتصر الانقسامات على الشرقيين والغربيين فقط، بل أصبح المجتمع الإسرائيلي طائفيا مكونا من قبائل عدة، شرقيين وغربيين وروس وإثيوبيين وعرب، وقد أدت معاناة اليهود الشرقيين؛ في بداية إقامة إسرائيل، من قبل الفئة اليهودية الغربية (حزب العمل)، وتمييز اليهود الغربيين تجاه الشرقيين الروس والإثيوبيين إلى دفعهم نحو اليمين المتطرف، مناكفة بحزب العمل وما يسمى باليسار الإسرائيلي. إضافة إلى الانقسامات الإثنية برزت الانقسام والخلاف بين اليهود الحريديم والعلمانيين، خصوصا بسبب عدم انضمام اليهود الحريديم إلى التجنيد، فهم الأكثر زيادة في المجتمع الإسرائيلي، وقد تعمق الشرخ بالحرب الحالية، بسبب عدم انخراط الحريديم في التجنيد وحصولهم على مخصصاتهم المالية الحكومية وهم في بيوتهم ومدارسهم، على قاعدة أن دراسة التوراة هي من تحمي إسرائيل واليهود من الأعداء وليس الخدمة العسكرية، فمهما بلغت إسرائيل من قوة عسكرية لن تتمكن من حماية ذاتها من دون دراسة وتعلم التوراة، كما أنهم يرفضون الخدمة العسكرية بسبب طبيعة الجيش العلماني المختلط، إذ وصل الأمر بحاخام حزب شاس الحريدي إلى التهديد بالهجرة ومغادرة إسرائيل جماعيا في حال فرض التجنيد الإجباري عليهم. كما توجد انقسامات بين اليهود القوميين والحريديم حول الكثير من الفتاوى، خصوصا ما يتعلق باقتحامات المسجد الأقصى، إذ لا زالت شريحة من الحريديم تحرم اقتحامات الأقصى قبل نزول المسيح، في ما أفتى حاخامات الصهيونية الدينية باقتحامات الأقصى لمساعدة الله والإسراع في إنزال المسيح، كذلك؛ تتعاظم الخلافات بينهم حول السيطرة على المؤسسات الدينية الإسرائيلية، وعلى الانتخابات البلدية، إذ لوحظ تفاهم وشبه تحالف بين قوائم للحريديم وقوائم عربية. كشفت تداعيات 7 أكتوبر، والإخفاق الكبير، وتبادل الاتهامات بين القادة السياسيين والأمنيين، كما في اتهام نتنياهو قادة الأمن والمخابرات والجيش بأنهم علموا بمخطط حركة حماس بالاقتحام، لكنهم لم يتحركوا لمنعه، ولم يخبروه، لإفشال حكومته وإسقاطه ردا على الانقلاب القضائي والقانوني، وقد أدى ذلك إلى تعميق الشرخ الحالي بين المستوى اليميني السياسي من جهة، والأجهزة الأمنية من جهة أخرى، إذ بات انعدام ثقة وزراء الحكومة، سموتريتش وبن غفير وميري ريغف وغيرهم من وزراء اليمين، بقيادة الجيش ورئيس الأركان واضحا، كما لم يعودوا يثقون بوزير الجيش يوآف غالانت، الذي ينتمي لحزب الليكود.

رغم إجماع المجتمع الإسرائيلي على اعتبار الحرب الحالية حربا وجودية، إلا أنها قد فشلت في توحيد المجتمع الإسرائيلي، الذي أصبح ممزقا، وما يعقّد المشهد، ويصعب إمكانية الحل، هو زيادة اليهود المتدينين الصهاينة والحريديم ديمغرافيا، وسيطرتهم على الجيش، وذلك لمنع أي تقدم بالعملية السياسية مع الفلسطينيين مستقبلا، وسيطرتهم على باقي المؤسسات، وتحديدا جهازي التعليم والقضاء، كما بدأت سيطرتهم على الإعلام، ما يجعل من إمكانية المواجهة الداخلية مسألة ممكنة.

> الحكومة الإسرائيلية الحالية تعتبر هؤلاء الأسرى في غزة من خصومها السياسيين والحزبيين

يضغط بن غفير لتشريع صلاة اليهود في الأقصى (عبير سلطان/فرانس برس)

متى سيعاقب العالم إسرائيل؟

تحالف غربي ضد حرية فلسطين

مع تعزيز سوابق إفلات إسرائيل من المحاسبة على قتل عدد كبير من عمال الإغاثة في غزة (196 عاملاً)، يبرز التساؤل حول تفسير «الفشل الدولي/الإقليمي» في معاقبة إسرائيل، على الرغم من تصاعد وحشيتها إزاء الفلسطينيين العزّل

أمجد أحمد جبريل

على الرغم من إقدام قوات الاحتلال على اغتيال سبعة من موظفي منظمة «المطبخ المركزي العالمي»، في غزة (1 /4/ 2024)، وصدور توبيخات دولية «لفظية خجولة» تلوم إسرائيل على ارتكابها هذه الجريمة، فقد أحجمت الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الموظفون، عن اتخاذ أي خطوات جدية في اتجاه فرض عقوبات على إسرائيل، وصولاً إلى حظر تصدير السلاح إليها نهائياً، بغية منعها من تكرار استهداف مدنيين غربيين يعملون في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية للشعب الفلسطيني، على نحو يُذكر بإفلات حكومة أرييل شارون، من تبعات جريمة اغتيال الناشطة الأميركية في «حركة التضامن الدولية مع فلسطين»، راشيل كوري في مخيم رفح للاجئين (16 /3 /2003).

مع تعزيز سوابق إفلات إسرائيل من المحاسبة على قتل عدد كبير من عمال الإغاثة في غزة (196 عاملاً، وفق تقرير حفصة خليل في بي بي سي 2024/4/2)، يبرز التساؤل حول تفسير «الفشل الدولي/الإقليمي» في معاقبة إسرائيل، على الرغم من تصاعد وحشية سياساتها إزاء المدنيين الفلسطينيين العزل، سيما منذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية الراهنة على غزة.

في هذا السياق، ثمة ثلاثة تفسيرات، أولها؛ نجاح دبلوماسية حكومة بنيامين نتنياهو، في توظيف الغطاء الأميركي، والانحياز البريطاني الألماني الفرنسي، بعد هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول، وكذلك بعد الهجوم الصاروخي الإيراني على إسرائيل (13 /4 /2024)، إلى فك «العزلة الدبلوماسية الإسرائيلية» وتوسيع خياراتها بعد حدثين؛ أحدهما صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2728 (2024/3/25)، بشأن وقف إطلاق النار الفوري في غزة خلال شهر رمضان. والآخر اغتيال إسرائيل موظفي «المطبخ العالمي».

ربما جاء استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق (1 /4 /2024) لكي «تلتف» إسرائيل على «التوبيخات الدولية اللفظية»، وتعيد تركيز الأنظار الدولية على «الخطر الإيراني»، بعيداً عن الجرائم الإسرائيلية في غزة، التي تعزز حقيقة أن المحصلة النهائية لحرب غزة ستكون «فشلاً استراتيجياً» في القضاء على المقاومة الفلسطينية، ما يعني أن نتنياهو «يستصرخ» داعميه ليعطوا الأولوية للتصدي «للإرهاب الإيراني» وأذرعه الإقليمية، (أي حركات حماس والجهاد الإسلامي، وحزب الله اللبناني، والفصائل المسلحة العراقية، وأنصار الله (الحوثي) في اليمن).

ثمة تفسير ثان للإخفاق في محاسبة إسرائيل، يتعلق بالإحجام الدولي والإقليمي والعربي عن تحدي دعم إدارة جو بايدن إسرائيل، في حرب غزة الراهنة، سواء في مجلس الأمن الدولي أم خارجه، على الرغم من وضوح محورية البعد الدولي/العالمي في هذه الحرب؛ إذ تقود واشنطن عملياً «تحالفاً غربياً ضد حرية فلسطين»، يحاول جاهداً التحكم في تداعيات الحرب الإقليمية والدولية، في ظل إحجام الصين وروسيا وتركيا ومجمل الدول العربية عن الضغط على واشنطن وتل أبيب؛ فلا شك أن تردد أغلب السياسات العربية والإقليمية والإسلامية والدولية (مقارنة بسياسات جنوب أفريقيا ونيكاراغو والجزائر وقطر)، يصب في مصلحة إطالة مدة الحرب، واحتمال إفلات إسرائيل من العقاب.

يتعلق التفسير الثالث بنجاح الحكومات الغربية في الالتفاف على مواقف الجماهير الغربية من حرب غزة، على الرغم من فداحة الوضع، وعدد الضحايا الهائل، وسرعة تغير الوضع السياسي، سواء في الشرق الأوسط أم في الغرب، وبروز «تحول ثقافي عام في وجهات النظر تجاه فلسطين والفلسطينيين في الغرب الناطق باللغة الإنكليزية، على مدى العقدين الماضيين؛ إذ يرصد تيري ريجير، ومحمد علي الخالدي، في ورقة («فلسطين و«الشارع» الغربي»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2024/3/27)، أن «فلسطين باتت تحتل الآن، في جميع أنحاء الجنوب العالمي، وفي مدن الغرب، مكاناً رمزياً؛ إذ تمثل فلسطين تجسيداً للتمرد ضد النفاق الغربي، وضد نظام ما بعد استعماري ظالم».

وعلى الرغم من اقتراب «النيران الإسرائيلية الصديقة» كثيراً من الإضرار بمعسكر «داعمي إسرائيل»، وتحولها «عبئاً استراتيجياً على واشنطن»، فالأرجح أن المواقف الأميركية (والبريطانية والألمانية) لم تصل بعد إلى «نقطة تحول»، في سياساتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، كما يتضح من استخدام واشنطن حق النقض «الفيتو» ضد مشروع الجزائر في مجلس الأمن الدولي (18 /4 /2024)، بمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وامتناع بريطانيا عن التصويت.

في هذا السياق؛ من المتوقع استمرار سياسات واشنطن ولندن وبرلين في عرقلة «عولمة» قضية فلسطين، والسعي إلى إبقائها في إطار الترتيبات الأميركية لإقليم الشرق الأوسط، ومنع توظيف الأطراف الدولية والإقليمية لتداعيات حرب غزة، سواء لدعم قضية فلسطين، أم لمعاقبة إسرائيل وعزلها دولياً، مع حرص واشنطن على أمرين؛ أحدهما تأبيد إرث عملية أوسلو 1993، والمخاتلة بأوهام «الدولة الفلسطينية»، بغية حرمان الشعب الفلسطيني، من استعادة الأساس القانوني/ الشرعي لقضيته، الذي يستند إلى عشرات القرارات الدولية، والآخر إبقاء «التفاوض اللانهائي»، استناداً إلى «القوة الإسرائيلية العارية»، المدعومة أميركياً بلا حدود.

على الرغم من مساعي إسبانيا لبلورة موقف أوروبي موحد بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، في الأسابيع القادمة، فإن المرجح هو زيادة الانقسامات في الموقف الأوروبي، خصوصاً إذا فازت التيارات اليمينية الأوروبية في انتخابات يونيو/حزيران القادم، ما يضعف فرص المساعي الإسبانية عموماً.

وإزاء صلابة مواقف «معسكر داعمي إسرائيل»، يبرز أمام أنصار قضية فلسطين تحدّ يتمثل بكيفية تشكيل «ائتلاف عالمي مدني/شعبي لدعم فلسطين وغزة»، بغية تكثيف الضغوط الشعبية والحزبية والنقابية على صناع القرار لوقف تصدير السلاح إلى إسرائيل، وفرض وقف إطلاق نار في حرب غزة، بالتوازي مع العمل على رفع كل القيود عن أنشطة التضامن مع الشعب الفلسطيني في محنته الطويلة، مع إدراك أن إنهاء الحرب، وحلحلة قضية فلسطين عموماً، قد لا يأتي من الأطر والمؤسسات الرسمية الدولية والإقليمية، إنما من خارجها، ما يعني ضرورة تكثيف سياسات الاحتجاج والاعتراض والتمرد الشعبي/ الجماهيري، مروراً بإبداع أدوات جديدة (تشمل الفضاء الإلكتروني والسيبراني أيضاً)، وصولاً إلى تنظيم/ترسيخ أطر من التشبيك (Networking) العالمي المدني الحقوقي القانوني، وانتهاء بـ«ثورة شعبية عالمية» موجهة ضد الاحتلال الإسرائيلي والقوى الدولية الداعمة له، في ظل انكشاف «ازدواجية المعايير» في السياسات الأميركية/ الغربية، كما تظهره أية مقارنة بين سياساتها في الأزمة الأوكرانية وفي قضية فلسطين، بعد 7 أكتوبر 2023. يبقى القول إن هامش المناورة أمام نتنياهو يضيق تدريجياً، مع تصاعد احتمالات إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحقه، وحق مسؤولين إسرائيليين آخرين، وطلب نتنياهو مساعدة بريطانيا وألمانيا لمنع صدور هذه المذكرات، فضلاً عن استمرار محاكمة إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة في غزة، ما يعني أهمية استعداد الشعب الفلسطيني، وقواه الوطنية، ومؤسساته السياسية والقانونية لاستكمال توثيق جرائم الحرب الإسرائيلية، وحسم التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، لتحقيق العدالة والإنصاف لشهداء فلسطين وجرحاها، مع اقتراب الصراع مع إسرائيل من «مرحلة الحسم».

> من المتوقع استمرار سياسات واشنطن ولندن وبرلين في عرقلة «عولمة» قضية فلسطين

متظاهر بريطاني يرتدي قناع بنيامين نتنياهو ويظهر بعضا من جرائمه 13 /4/ 2024 (مارك كيريسون/ Getty)

فلسطين في شهر

لوحة جدارية في شوارع طهران لـ «الوعد الصادق» (فاطمة بهرامي/الأناضول)

تظاهرة إيرانية في طهران تأييداً لـ «الوعد الصادق» (فاطمة بهرامي/الأناضول)

إيران وإسرائيل

حسام الدجني

في الأول من إبريل/نيسان الحالي أقدمت إسرائيل على انتهاك جديد للقانون الدولي، عبر قصفها مبنى القنصلية الإيرانية في العاصمة السورية دمشق، ما أسفر عن استشهاد خمسة أشخاص على الأقل، بينهم القيادي البارز في الحرس الثوري الإيراني، محمد رضا زاهدي، ما دفع إيران إلى الرد يوم 14 /4 /2024، عبر إطلاق عشرات المسيّرات والصواريخ انطلاقا من الأراضي الإيرانية، في تحول تاريخي كبير في طبيعة الصراع بين إيران وإسرائيل، من أهم ملامحه انتقال طهران من «الصبر الاستراتيجي» والاعتماد على الحلفاء، إلى المواجهة المباشرة من قلب الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى قلب دولة الاحتلال الإسرائيلي.

ما هي مآلات المشهد؟ وهل نحن على موعد مع حرب كبرى بين إسرائيل وإيران، أم أن ما حصل مجرد زوبعة في فنجان، أو كما يحلو لخصوم إيران أن يطلقوا عليها مسرحية هزلية! والأهم ما هي تداعيات التصعيد على قطاع غزة؟ مفتاح الإجابة عن كل ما سبق يبدأ من: كيف تفكر إسرائيل وإيران؟

أولاً: كيف تفكر إسرائيل؟

أهم ثلاثة هواجس حكمت العقل الصهيوني في الفترة الأخيرة، وأثرت على قراره هي:

1. استعادة الردع: برز قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023م حديث داخل مراكز الأبحاث الإسرائيلية عن تآكل قوة الردع الإسرائيلية، ودفع ذلك الكثير من النخب الإسرائيلية لكتابة مقالات تشير إلى عقدة العقد الثامن على مستقبل إسرائيل، من أهم هؤلاء رئيس الوزراء السابق إيهود باراك في مقال نشرته يديعوت أحرونوت العام الفائت.
2. هناك هاجس آخر مرتبط باختلال ميزان المناعة القومي الإسرائيلي، إذ تتراجع ثقة المجتمع الإسرائيلي بمؤسسات الدولة، في ظل غياب جيل التأسيس. تجدر الإشارة هنا إلى أن أهم انعكاسات استمرار تراجع ميزان المناعة القومي هي زيادة معدلات الهجرة العكسية لرأس المال الاجتماعي من إسرائيل إلى الخارج. كما ازدادت أزمة الثقة مع زيادة الشرخ المجتمعي، الذي رافق التعديلات القضائية.
3. طوفان الأقصى في 7 أكتوبر، وأثره على صورة إسرائيل، ومكانتها السياسية والعسكرية في وعي شعبها وحلفائها وخصومها وأعدائها.

وفقا للهواجس الثلاثة وغيرها، ومع زيادة التطرف الديني داخل إسرائيل، انطلقت مرتكزات القرار الإسرائيلي من محددات هامة منها الحرب والانتصار بها، لكن الانتصار في قطاع غزة متعثر حتى اللحظة. كذلك جر الغرب الأطلسي لها محدد رئيس في نمط تفكير نخبة تل أبيب الحاكمة، ما دفعها إلى استفزاز طهران، عبر قصف القنصلية الإيرانية، فإن تحقق ذلك تنجح إسرائيل في رسم خريطة شرق أوسط جديدة تهيمن عليه، وتمنح حلفاءها متسعا للانطلاق نحو حسم ملفات أخرى مثل أوكرانيا وتايوان. يبقى أمام إسرائيل تحد مهم يتعلق بإقناع حلفائها بتشكيل تحالف دولي كبير لحسم ملف إيران في المنطقة، وهو غير متحقق حتى اللحظة، انطلاقا من حسابات الولايات المتحدة، ونظرتها إلى ما يمكن أن تكسبه بكين وموسكو في حال اندلاع حرب واسعة في الشرق الأوسط.

ثانياً: كيف تفكر إيران؟

تطمح الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى استعادة أمجادها السابقة، وإلى الهيمنة على المنطقة، يتطلب تحقيق ذلك امتلاك إيران قوة عظمى، وعليه بدأت طهران بتطوير صناعاتها العسكرية، وعملت على إطلاق مشروعها النووي. وفقا لما سبق؛ ليس من الحكمة أن تذهب إيران إلى مواجهة واسعة لا تضمن الانتصار الساحق بها، وهذا صعب التحقق لسببين:

- ترجيح عدم تدخل حلفاء إيران (الصين – روسيا) تدخلا مباشرا، حتى لو تدخل الغرب الأطلسي.
- ليس من السهل تحقيق الانتصار الساحق، بل أثبتت الحروب أنها تعيد الدول سنوات إلى الوراء، وهو ما لا تريده طهران المنهكة بحصار غربي طويل.

في المقابل، تريد إيران حفظ ماء وجهها أمام نفسها وشعبها ودول العالم، لذا ذهبت إلى ضربة محدودة، تحمل معها دلالات مهمة هي:

1. قدرة الجمهورية الإسلامية على الوصول إلى الأهداف العسكرية الإسرائيلية، رغم منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلي المتطورة.
2. تغيير قواعد الاشتباك، والانتقال من الصبر الاستراتيجي والرد عبر الحلفاء إلى الرد المباشر من قلب إيران على أي اعتداء يستهدف إيران ومصالحها في المنطقة.

من شوارع تل ابيب رفضاً للحرب مع إيران (إيال وارشافسكي/Getty)

ثالثاً: مآلات المشهد

نستطيع استشراف مآلات المشهد القائم على رغبة إسرائيل بالتصعيد إذا أدركت أنه سيجلب الولايات المتحدة وحلفاءها للقتال إلى جانبها أولاً وعلى عدم رغبة إيران بتوسيع رقعة القتال، واحتوائه ثانياً. في وقت لا ترغب دول الغرب الأطلسي، وفي مقدمِها الولايات المتحدة، بالدخول في حرب الكاسب الوحيد فيها هو خصماها الرئيسيان، الصين وروسيا. قد تذهب مآلات المشهد باتجاه جرّ إسرائيل للغرب الأطلسي إلى مربع المواجهة، ما يعزز من فرضية أن ترد إسرائيل على الضربة الإيرانية في عمق الأراضي الإيرانية، فما يحول دون ذلك هو موقف إدارة جو بايدن فقط، لذا فإن كل ما تفكر فيه إسرائيل الآن هو كيفية إخراج مقاربة تحقق ما تخطط له بأقل الأضرار والتكاليف.

وفقا لما سبق؛ فإن سيناريو اندلاع مواجهة كبرى بين إسرائيل وإيران قائم ومرجح، لكن تحول دونه تحديات عدة، أهمها عدم رغبة إيران في ذلك، وعدم رغبة الغرب الأطلسي بتفجّر الأوضاع في الشرق الأوسط، في مقابل التوجه الإسرائيلي الساعي إلى جرّ إيران لمواجهة كبرى، عبر رد على الهجمات داخل العمق الإيراني.

رابعاً: تداعيات التصعيد الإيراني الإسرائيلي على غزة

يدور جدل سياسي بين النخب حول أثر الرد الإيراني على الحرب على غزة، وهل يخدم الرد الإيراني المقاومة الفلسطينية، أم يضرها؟ يتطلب حسم الجدل حصرا للتداعيات الإيجابية والسلبية من وجهة نظر فلسطينية.

أ. التداعيات الإيجابية

- كشف خريطة التحالفات في المنطقة بوضوح.
- رفع معنويات الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة، الذي يعاني من جرائم إبادة جماعية منذ أكثر من ستة أشهر.
- كشف إمكانية اختراق منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية، وإلحاق هزيمة بإسرائيل إن توفرت إرادة عربية إسلامية، وإرادة أحرار العالم.

ب. التداعيات السلبية

- نجحت إسرائيل في ترميم علاقاتها، التي تضررت نتيجة الحرب على غزة، مع الدول الغربية، التي سارعت إلى نجدة إسرائيل، بعدما كانت توجه لها الانتقادات، وتمارس الضغوط بسبب ما يجري في غزة.
- خطف التصعيد الإيراني- الإسرائيلي الاهتمام الإعلامي مما يجري في غزة من جرائم.
- لم يتحرك التصعيد الإيراني في ظل جرائم الإبادة الجماعية، بل بسبب انتهاك سيادته، ما رسخ وعيا فلسطينيا بأن المصالح الوطنية الإيرانية متقدمة على أي مصالح أخرى.

الخلاصة: تأثير الرد الإيراني المحدود على إسرائيل من وجهة النظر الفلسطينية هو تأثير سلبي، لأن ما تحتاجه فلسطين الآن هو أحد خيارين: إما حرب شاملة تؤدي إلى زوال المشروع الصهيوني، أو دعم واسع وحقيقي وفعال للنضال الوطني الفلسطيني.

> لم يتحرك التصعيد الإيراني في ظل جرائم الإبادة الجماعية، بل بسبب انتهاك سيادته

تظاهرة في كاليفورنيا رفضاً للحرب على إيران (تايفون كوسكون/الأناضول)

فلسطينيون في دير البلح يتابعون الهجوم الإيراني على الاحتلال (أشرف عمرة/الأناضول)

سقوط اجزاء من الصواريخ الإيرانية التي استهدفت الاحتلال الإسرائيلي في عمّان (احمد شورا/الأناضول)